التحفظ المشروط والتحفظ غير المشروط: تفضيلات المحاسب العراقي: دراسة تجريبية في الشركات غير المالية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

م.د. حسن عبد الرضا حسن
كلية الإدارة والاقتصاد

التحفظ المشروط والتحفظ غير المشروط: تفضيلات المحاسب العراقي: دراسة تجريبية في الشركات غير المالية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

م.د. حسن عبد الرضا حسن
كلية الإدارة والاقتصاد جامعة ذي قار
hassan.a.saud21@utq.edu.iq

الملخص

يهدف هذا البحث إلى قياس مستوى التحفظ المحاسبي في الشركات العراقية غير المالية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية خلال فترة زمنية تمتد لعشر سنوات، وذلك بالاعتماد على نوعين من التحفظ هما التحفظ غير المشروط وفق نموذج Givoly & Hayn (2000)، والتحفظ المشروط وفق نموذج Ball & Shivakumar, (2005). وأظهرت نتائج التحليل وجود مستويات واضحة من التحفظ غير المشروط تعكس اعتماد الشركات على التقديرات والمخصصات كأداة لمواجهة عدم الاستقرار الاقتصادي، إلى جانب وجود تحفظ مشروط يتمثل في الاعتراف السريع بالخسائر مقارنة بالأرباح خلال فترات التدفقات النقدية السالبة. كما تشير النتائج إلى أن التحفظ بنوعيه يمثل سلوكاً محاسبياً بارزاً في البيئة العراقية، ويرتبط بتفضيل المحاسب العراقي لاتباع سياسات حذرة في تقدير الاستحقاقات وإعداد القوائم المالية، في ظل بيئة اقتصادية وتنظيمية تتسم بارتفاع مستوى عدم التأكد. وتخلص الدراسة إلى ضرورة تعزيز معايير اعداد التقارير المالية وتطوير الإطار المهني والرقابي بهدف تحقيق توازن أفضل بين نوعي التحفظ في التقارير.

الكلمات لمفتاحية: التحفظ المشروط، التحفظ غير المشروط، الأرباح، الاستحقاقات.

Abstract:

This study aims to measure the level of accounting conservatism in Iraqi non-financial companies listed on the Iraq Stock Exchange over a ten-year period, relying on two types of conservatism: unconditional conservatism based on the Givoly and Hayn (2000) model, and conditional conservatism based on the Ball and Shivakumar (2005) model. The results of the analysis reveal clear levels of unconditional conservatism, reflecting companies' reliance on estimates and provisions as a tool to cope with economic instability. In addition, the findings indicate the presence of conditional conservatism, manifested in the more timely recognition of losses compared to gains during periods of negative cash flows. The results further suggest that both types of conservatism represent a prominent accounting behavior in the Iraqi environment and are associated with the Iraqi accountant's preference for adopting cautious policies in estimating accruals and preparing financial statements, within an economic and regulatory environment characterized by a high level of uncertainty. The study concludes by emphasizing the need to enhance financial reporting standards and to develop the professional and regulatory framework in order to achieve a better balance between the two types of conservatism in financial reporting.

Keywords: Conditional Conservatism, Unconditional Conservatism, Earnings, Accruals.

١. المقدمة:

يعد مفهوم التحفظ المحاسبي من المفاهيم التي نالت اهتماماً واسعاً في الأدبيات المحاسبية لسنوات طويلة، نظراً لدوره في تعزيز موثوقية القوائم المالية وتقليل التحيز في عرض الأداء الاقتصادي للشركات. ومع تطور الدراسات، أعيد تناول التحفظ ضمن اتجاهين رئيسين هما التحفظ المشروط والتحفظ غير المشروط. فالتحفظ المشروط يقوم على الاعتراف بالخسائر عند وقوعها أو بمجرد ظهور مؤشرات سلبية، في حين يتم تأجيل الاعتراف بالأرباح إلى أن تتحقق بشكل مؤكد، وهو ما يعرف بظاهرة عدم تماثل التوقيت في الاعتراف كما أوضح (1997) Basu. أما التحفظ غير المشروط فيتعلق باعتماد سياسات محاسبية ثابتة تؤدي منهجياً إلى تخفيض القيم الدفترية للأصول وزيادة الالتزامات بغض النظر عن طبيعة الأخبار المالية، ومن أمثلته استخدام طريقة القسط المتناقص في الاندثار أو عدم رسملة نفقات البحث والتطوير كما أشار (Beaver & Ryan, 2005; Ball 2005 & Shivakumar, 2005). ويكشف هذا التمييز أن التحفظ المشروط يستجيب لتدفق الأخبار الجيدة والسيئة، بينما يعد التحفظ غير المشروط تحفظاً مضمناً في السياسات المحاسبية مسبقاً دون ارتباط مباشر بالأحداث جيدة كانت ام سيئة.

تكتسب مسألة التفضيل بين هذين النهجين أهمية علمية ومهنية خاصة في الأسواق النامية، اذ لا يقتصر الأمر على كونه خيارا تقنياً للمحاسب، بل يتجاوز ذلك ليعكس طبيعة العلاقات التعاقدية، ومستوى الحوكمة، ودرجة الشفافية في السوق. إن معرفة ما إذا كان المحاسب العراقي يفضل الاعتراف بالخسائر بشكل أسرع عبر التحفظ المشروط، أو تبني سياسات منهجية تقلل القيم الدفترية بشكل دائم عبر التحفظ غير المشروط، يشكل إسهاماً جوهرياً في فهم جودة التقارير المالية في بيئة مؤسسية وقانونية واقتصادية تواجه تحديات عديدة. فالعراق، رغم سعيه إلى مواءمة

ممارساته مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS)، فهو ما زال يعاني من ضعف في البنية التحتية المحاسبية، وتفاوت في قدرات الممارسين، ونقص في الإفصاح والرقابة. ويضاف إلى ذلك أن سوق العراق للأوراق المالية يتسم بكونه سوقاً ناشئاً محدود السيولة، تهيمن عليه الشركات المالية ذات الملكية العائلية والمؤسسية، مع وجود تفاوت كبير في ممارسات الإفصاح. وقد كشفت بعض الدراسات المحلية أن العوامل المؤسسية مثل استقلالية وحجم مجلس الإدارة تؤثر في درجة التحفظ (Owaid et al., 2023)، كما أن هيكل الملكية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بسلوك التحفظ المحاسبي في الشركات العراقية (Rahi et al., 2020). كذلك تناولت بحوث أخرى العلاقة بين التحفظ واستمرارية الأرباح (الحسناوي وآخرون، 2021) وأثره في عدم تماثل المعلومات في السوق (Hashim et al., 2022). غير أن هذه الدراسات لم تتطرق بصورة مباشرة إلى تفضيلات المحاسب العراقي بين التحفظ المشروط وغير المشروط، الأمر الذي يترك فجوة معرفية مهمة لم تعالج بعد في الأدبيات العراقية.

من هنا، تأتي أهمية هذا البحث الذي يهدف إلى سد الفجوة القائمة من خلال دراسة تجريبية في الشركات العراقية غير المالية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. إذ يسعى البحث إلى تحديد أي من التحفظ المشروط أو غير المشروط يفضل المحاسب العراقي تبنيه. كما ان المساهمة المتوقعة لهذا البحث تتجسد في ثلاثة مستويات: أولاً، على المستوى النظري، يساهم في توسيع نطاق الأدبيات المتعلقة بالتحفظ لتشمل بيئة ناشئة ذات خصوصية مؤسسية واقتصادية. ثانياً، على المستوى المنهجي، يقدم مقاربة لقياس التفضيلات المهنية للمحاسب العراقي باستخدام أدوات كمية مستمدة من الأدبيات العالمية، وثالثاً، على المستوى التطبيقي، يوفر أدلة عملية

يمكن أن تفيد واضعي المعايير والهيئات الرقابية في تطوير تشريعات أكثر ملاءمة، كما تساعد المستثمرين والمدققين على تحقيق فهم أفضل للقوائم المالية.

سيجري تنظيم البحث في فقرات متتابعة تبدأ بمنهجية البحث والدراسات السابقة، ثم عرض الإطار النظري للبحث، يلي ذلك عرض تصميم البحث، انتقالا الى الإحصاء الوصفي، ثم مناقشة النتائج وربطها بالسياق المحلي والدولي، وصولا إلى الاستنتاجات والتوصيات الموجهة للهيئات الرقابية وصانعي السياسات والممارسين في مهنة المحاسبة في العراق.

٢. منهجية البحث:

2.1 دوافع البحث:

تنبع دوافع هذا البحث من حاجة البيئة المحاسبية العراقية إلى فهم مباشر لسلوك المحاسبين والمدققين فيما يتعلق بخيار نمط التحفظ المحاسبي، من أجل تحسين سياسات الإبلاغ المالي والحوكمة، وتعزيز شفافية القوائم المالية في سوق العراق للأوراق المالية، وكذلك إثراء المحتوى البحثي المحلي بتركيز على التفضيل المهني لا فقط على الممارسات الكمية.

2.2 مشكلة البحث:

في بيئة الشركات العراقية المدرجة، تبرز مسألة كيف يفاضل المحاسبون بين نمطي التحفظ المحاسبي: التحفظ المشروط الذي يرتبط بالاعتراف السريع بالخسائر عند ورود أخبار سيئة، والتحفظ غير المشروط الذي يعتمد سياسات قياس متحفظة بغض النظر عن وقوع أحداث سلبية. ورغم وجود دراسات واسعة عن ممارسات التحفظ المحاسبي على المستوى المحلي وخاصة في الشركات المالية، إلا أن هناك نقصاً

في البحوث التي تقيم تفضيل المحاسبين أنفسهم بين هذين النمطين في سياق عراقي، مما يطرح السؤال: **ما هو نمط التحفظ الذي يفضله المحاسب العراقي في إعداد القوائم المالية للشركات المدرجة، ولماذا يميل إليه؟**

2.3 هدف البحث:

يستند البحث الى هدف رئيس مفاده قياس تفضيل المحاسبين في الشركات غير المالية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بين نمطي التحفظ المحاسبي المشروط وغير المشروط وتحديد أي النمطين يفضلون استخدامه في إعداد القوائم المالية.

2.4 فرضية البحث

تشتق فرضية هذا البحث من طبيعة البيئة المهنية والاقتصادية في العراق، التي تتسم بارتفاع مستويات عدم الاستقرار الاقتصادي وضعف الشفافية ومحدودية كفاءة سوق العراق للأوراق المالية، الأمر الذي يحد من قدرة المعلومات المحاسبية على الانعكاس السريع والدقيق في الأسعار. وفي ظل هذه الظروف من المفترض ان يميل المحاسبون إلى تبني سياسات قياس متحفظة مسبقاً كوسيلة وقائية للحد من مخاطر عدم التأكد، بدل الاعتماد على توقيت الاعتراف بالأرباح والخسائر المرتبط بإشارات السوق. وبما أن التحفظ المحاسبي يتخذ شكلين رئيسين هما التحفظ المشروط القائم على الاعتراف غير المتماثل بالأرباح والخسائر عند تحقق الأخبار الاقتصادية، والتحفظ غير المشروط القائم على تطبيق سياسات قياس متحفظة مسبقاً بغض النظر عن الأحداث اللاحقة، فإن ضعف كفاءة السوق العراقية، إلى جانب

الإطار التنظيمي غير المستقر، قد يؤدي إلى غلبة التحفظ غير المشروط بوصفه الأسلوب الأكثر شيوعاً في الممارسة العملية.

كما أن محدودية التأهيل المهني التطبيقي وضعف الوعي المفاهيمي الدقيق بالفروق بين نوعي التحفظ، ربما يدفعان المحاسب العراقي إلى تطبيق التحفظ بوصفه سلوكاً عاماً في القياس المحاسبي دون تمييز منهجي واضح بين التحفظ المشروط وغير المشروط، مما يعزز الاعتماد على التحفظ غير المشروط عند إعداد القوائم المالية. وعليه يفترض الباحث:

H: يميل المحاسب في الشركات غير المالية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية إلى تطبيق التحفظ المحاسبي غير المشروط بدرجة أكبر من التحفظ المشروط عند إعداد القوائم المالية.

2.5 أهمية البحث:

تتمثل أهمية هذا البحث في أبعاده العلمية والعملية، إذ يسهم علمياً في إثراء الأدبيات المحاسبية من خلال تحليل تفضيلات المحاسبين العراقيين بين نمطي التحفظ المحاسبي المشروط وغير المشروط، بما يتيح فهماً أعمق لطبيعة الحكم المهني وأساليب التفكير المحاسبي في بيئة تتسم بتعدد المرجعيات التنظيمية وعدم الاستقرار، فضلاً عن تركيزه على توجهات المحاسب الفردية بوصفها عاملاً مؤثراً في الممارسة المحاسبية. أما عملياً، فيوفر البحث مؤشرات واقعية حول تطبيق مبدأ التحفظ عند إعداد القوائم المالية، بما يدعم جهود الهيئات المهنية والرقابية في تطوير السياسات والبرامج التدريبية الملائمة للواقع التطبيقي، ويسهم في تعزيز جودة التقارير المالية وترسيخ الثقة والشفافية في سوق العراق للأوراق المالية.

٣. دراسات سابقة

منذ بدايات البحث في مبدأ التحفظ في المحاسبة، كان المفهوم يفهم باعتباره ميلاً إلى توخي الحذر في الاعتراف بالمكاسب والالتزامات، بحيث لا تسجل الأرباح إلا عندما تكون مؤكدة، بينما يتم الاعتراف بالخسائر بسرعة عند تحققها أو ظهور مؤشرات سلبية. هذه الفكرة الكلاسيكية للتفاؤل المحسوب (توقع الخسائر لا الأرباح) كانت تمثل القاعدة المحاسبية التقليدية للتحفظ.

ومع تطور بحوث التحفظ في الادبيات المحاسبية، برزت الحاجة إلى التمييز بين أشكال مختلفة من التحفظ لتفسير سلوكيات المحاسبين في الاعتراف بالخسائر والارباح. وفي هذا السياق، قدم Basu (1997) نموذجاً يبين أن الاعتراف بالخسائر يحدث بشكل أسرع من الاعتراف بالأرباح أي التباين في التوقيت (asymmetric timeliness). وبهذا يصبح التحفظ مشروطاً على الأخبار السيئة، في حين يتم تأخير الاعتراف بالأخبار الجيدة، ويشار إلى هذا النهج بالتحفظ المشروط. اذ كان هذا النموذج هو الأكثر استخداماً في كثير من الدراسات اللاحقة في الأوساط المحاسبية.

لاحقاً، وسع Beaver & Ryan (2005) هذا الإطار من خلال التمييز بين التحفظ المشروط وغير المشروط، وطرحا نموذجاً يدمج بين النوعين، معتبرين أن بعض السياسات قد تنفذ كتحفظ مسبق مستقل عن الأخبار (على سبيل المثال: تسريع الاندثار او عدم رسملة بعض النفقات)، اذ تسهم هذه الممارسات في خفض القيمة الدفترية للأصول بغض النظر عن الأخبار السيئة أو الجيدة (Beaver & Ryan, 2005). في تفسيرهم قد يسبق التحفظ غير المشروط التحفظ المشروط في بعض الحالات، بمعنى أن السياسات المتحفظة المضمنة مسبقاً قد تقلل الحاجة إلى

استجابة فورية للأخبار السيئة. بعض الباحثين مثل Basu في مناقشته لعمل Beaver & Ryanيشير إلى أن النوعين ليسا بدائل تامة، بل يمكن أن يتفاعلوا ضمن بيئات محاسبية مختلفة (Basu, 2005) .

في الأدبيات الأحدث، تابع الباحثون دراسة العلاقة بين هذين الشكلين من التحفظ وأدوارهما في تحسين جودة الأرباح وتقليل التحيز والقدرة التنبؤية وكفاءة الاستثمار. على سبيل المثال، يقدم Mora (2015) مراجعتاً يعرض فيها كيف تتفاعل الأبحاث الحديثة مع نموذج(Beaver & Ryan, 2005) ، ويشير إلى أنه في بعض البيئات قد يكون المحاسب مخيراً بين تحفظ مسبق أو استجابة مباشرة للأخبار (أي التوازن بين النوعين). كذلك، في دراسة حديثة، يحلل (Meucci et al., 2025)كيف قد يساهم التحفظ غير المشروط بشكل مباشر وغير مباشر في كفاءة الاستثمار، مع الاستفادة من تفاعل التحفظ المشروط كمتغير كوسيط. كما القت دراسات مثل Pereira (2023) الضوء على أسئلة كيف تغيرت ممارسات التحفظ في الأوقات الصعبة مثل الأزمات مع الاهتمام بتأثير حالات الركود في درجة التحفظ المشروط بعد التحكم في تأثير التحفظ غير المشروط.

وعليه يتضح من الدراسات السابقة أن التحفظ ليس بعداً واحداً ثابتاً، بل نظاماً معقداً من الخيارات المحاسبية التي يرتبط تنفيذها بعدة عوامل مؤسسية وسياقية وديناميكية. اذ ان العديد من الدراسات الحديثة تؤكد على أن التحفظ غير المشروط غالباً ما يكون أقل استخداماً مقارنة بالتحفظ المشروط في الدراسات التجريبية. أي أن غالبية الأبحاث تركز على الاستجابة للأخبار مع احتساب التأثير المحتمل للسياسات المتحفظة المسبقة كمتغيرات ضابطة.(Baloria, 2022)

لقد حاول كثير من الباحثين دراسة مفاهيم التحفظ في الأسواق الناشئة التي تتميز بعدم كفاءة الأسواق وضعف الرقابة والتداخل السياسي وغياب الشفافية. في هذه البيئات، قد يلعب التحفظ دورا أقوى كأداة رقابية للتعويض عن ضعف الحوكمة. بعض الدراسات في الشرق الأوسط تناولت العلاقة بين التحفظ والمحافظة على حقوق المساهمين أو تقليل التحيز الإداري أو التلاعب. على سبيل المثال، هناك دراسات عربية بحثت في أثر الحوكمة في التحفظ، أو في دور التحفظ في جودة الأرباح في بيئات عربية (الشمري، 2018؛ خليفة، 2019). هذه الدراسات غالباً ما تستخدم مقاييس التحفظ المشروط مثل نموذج Basu أو نماذج تعتمد الاستحقاقات او التقديرات.

في السياق العراقي تحديداً، تبرز بعض الدراسات التي تناولت التحفظ كممارسة أو كموضوع تأثير حتى لو لم تدرس تفضيل المحاسب بين نوعي التحفظ. على سبيل المثال، Hashim et al, (2022)يدرسون تأثير التحفظ غير المشروط في عدم تماثل المعلومات (information asymmetry) في الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية(ISX) ، باستخدام مقياس (Givoly & Hayn, 2000) للتحفظ وقياس الفجوة من خلال الفرق في أسعار الأسهم. ووجدوا أن التحفظ غير المشروط له تأثير معنوي ايجابي في تقليل عدم تماثل المعلومات، وهو ما يدعم الدور الرقابي للتحفظ في بيئة ذات ضعف رقابي. أيضاً، هناك دراسة محلية اخرى تدرس العلاقة بين هيكل الملكية والتحفظ في الشركات العراقية المدرجة، عبر اختبار مؤشرات مثل تركيز الملكية والملكية المؤسسية وملكية أعضاء مجلس الإدارة، مستخدمين نموذج (Givoly & Hayn, 2000)، ووجدت أن بعض أبعاد هيكل الملكية تؤثر معنوياً في درجة التحفظ (Rahi et al., 2020).

من جهة أخرى، هناك دراسات محلية من قطاع المصارف أو الشركات المالية في العراق تتناول جودة التدقيق أو جودة الإفصاح وعلاقتها بالتحفظ، مثل دراسة Thijeel (2018) التي تبحث كيف تؤثر جودة التدقيق في مستوى التحفظ في المصارف العراقية المدرجة (Thijeel et al., 2018). وأخيرا، يفحص Mohammed et al., (2023) العلاقة بين درجة التحفظ غير المشروط وأداء الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية خلال مرحلتي ما قبل جائحة كورونا (2019) وأثناء الجائحة (2020). وخلصت الدراسة إلى أن التحفظ يمثل الية حماية واستقرار في مواجهة الصدمات الاقتصادية، إذ يعزز ثقة المستثمرين في المعلومات المالية ويقلل من عدم التأكد في التقديرات المستقبلية.

في ضوء الدراسات السابقة، يتبين أن الدراسات المحاسبية ركزت على تطوير مفهوم التحفظ والتمييز بين التحفظ المشروط وغير المشروط، مع اهتمام واسع بدراسة آثارهما في جودة الأرباح وكفاءة الاستثمار وعدم تماثل المعلومات، وذلك غالباً من خلال نماذج كمية تطبق على مستوى الشركات، مع تركيز أكبر على التحفظ المشروط. أما الدراسات العربية والعراقية فقد تناولت التحفظ بوصفه متغيراً مؤثراً في الأداء المالي أو الحوكمة أو جودة الإفصاح، دون التعمق في البعد المهني المرتبط بتفضيلات المحاسب ذاته. ومن هنا تسهم الدراسة الحالية في سد فجوة بحثية تتمثل في دراسة اتجاهات المحاسب العراقي في المفاضلة بين نوعي التحفظ المحاسبي، بما يسهم في تقديم تفسير أعمق للحكم المهني والممارسة المحاسبية في البيئة العراقية.

٤. الإطار النظري للبحث

4.1 مفهوم التحفظ في سياق تاريخي

يعد التحفظ المحاسبي من أقدم المفاهيم التي رافقت تطور الفكر المحاسبي الحديث، إذ ارتبط ظهوره بتغير البنية الاقتصادية والاجتماعية منذ الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر وظهور الشركات المساهمة الكبرى التي أدت إلى انفصال الملكية عن الإدارة، مما أوجد حاجة متزايدة إلى تقارير مالية موثوقة تحمي مصالح الملاك والدائنين من مغالاة المديرين في عرض الأرباح أو تقدير الأصول. في تلك المرحلة، ظهر التحفظ بوصفه قاعدة احترازية تهدف إلى عدم المبالغة في تقدير الإيرادات أو الأصول، وهو ما عبر عنه المحاسبون الكلاسيكيون بقولهم "لا تتوقع الربح حتى يتحقق، وتوقع الخسارة قبل وقوعها"، وأصبح بذلك أحد الأعمدة التي بني عليها الفكر المحاسبي التقليدي.

ومع اتساع نطاق المعاملات المالية وظهور أسواق رأس المال في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، تزايدت أهمية التحفظ كأداة للحد من تضخيم الأرباح، خاصة في ظل انفصال الملكية عن الإدارة، اذ من المحتمل أن يسعى المديرون إلى تضخيم نتائج الأداء لتحقيق مكافآت أو جذب المستثمرين. في هذا السياق، أسهمت أعمال باحثين مبكرين مثل رايموند تشامبرز في الخمسينيات والستينيات في توجيه النقاش نحو الأسس المفاهيمية للتحفظ، إذ ربط بين عدم التأكد الاقتصادي والحاجة إلى ممارسات قياس أكثر حذراً (Chambers, 1966) . وقد ظل المبدأ محل نقاش بين من يراه ضمانة لحماية أصحاب المصالح ومن يعتبره انحيازاً يهدد الموضوعية، إلا أن الهيئات المحاسبية مثل FASB و ASBحافظت على وجوده بدرجات متفاوتة ضمن الأطر المفاهيمية حتى سبعينيات القرن العشرين.

في تلك المرحلة، ومع صعود النظرية الاقتصادية الحديثة، انتقل التحفظ من كونه مبدأً تقليدياً إلى كونه الية اقتصادية ذات وظيفة رقابية. فقد فسرت نظرية الوكالة التحفظ بأنه وسيلة لتقليل عدم تماثل المعلومات بين المالك والوكيل، ولتقييد الإدارة من خلال الاعتراف السريع بالخسائر مقارنة بالأرباح (Watts, 2003). كما تم تفسير التحفظ في إطار نظرية العقود باعتباره استجابة عقلانية لتقليل تكاليف التعاقد ومخاطر التقاضي، إذ تميل الأطراف المتعاقدة إلى اعتماد سياسات محاسبية أكثر حذراً لضمان حماية الدائنين والمستثمرين (Watts & Zimmerman, 1986) . وفي هذا الإطار، أكد Watts (2003) أن التحفظ لا يمثل انحيازاً سلبياً بل آلية دفاعية تقلل من المبالغة في التقارير المالية وتحافظ على مصداقيتها في ظل بيئة مليئة بعدم التأكد.

ومع تطور البحث التجريبي في التسعينيات، ظهرت محاولات منهجية لقياس التحفظ كمياً. فقد قدم باسو (Basu, 1997) نموذج "التوقيت غير المتماثل" الذي يعد نقطة التحول في قياس التحفظ المشروط، اذ أظهر أن الأرباح تتفاعل مع الأخبار السيئة بسرعة أكبر من الأخبار الجيدة، مما يعكس وجود تحفظ مشروط في التقارير المالية. ثم جاء (Beaver & Ryan, 2000)ليميزا بين التحفظ المشروط المرتبط بالأخبار والتحفظ غير المشروط المتجذر في القياس نفسه، وأكدا أن القياس بالتكلفة التاريخية يمثل أحد مصادر التحفظ غير المشروط في القوائم المالية. لاحقاً، قدم (Ball & Shivakumar, 2005)نموذج الاستحقاقات لتفسير سلوك الشركات الخاصة في الاعتراف بالخسائر، مشيرين إلى أن الشركات الأقل تعرضاً للرقابة السوقية تميل إلى التحفظ بدرجة أعلى عند مواجهة تدفقات نقدية سلبية.

وفي عام 2009 طور (Khan & Watts, 2009)مقياس C-Score الذي يسمح بقياس التحفظ على مستوى الشركة والسنة من خلال ربطه بخصائص الشركة مثل الحجم والرافعة المالية ونسبة القيمة السوقية إلى الدفترية. هذا التطور في الأدوات القياسية جعل التحفظ موضوعاً محورياً في بحوث المحاسبة المالية، إذ أصبح ينظر إليه بوصفه مقياساً لجودة الأرباح، ومؤشراً على شفافية التقارير، وعاملاً مؤثراً في تكلفة رأس المال.

وفي العقد الأول من الألفية الثالثة، وبالتزامن مع فضائح المحاسبة الكبرى مثل إنرون وورلدكوم، تعززت الدعوات إلى زيادة الحذر في التقارير المالية، فاستعاد التحفظ مكانته كأداة للحوكمة والرقابة. كما أكدت دراسات مثل Walker and Pope (2003)أن التحفظ يعكس استجابة طبيعية للأسواق التي تعاقب الشركات عند تضخيم نتائجها أو تأخير الاعتراف بالخسائر. ومع الاتجاه العالمي نحو تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية(IFRS) ، برز جدل جديد حول مستقبل التحفظ، إذ يرى بعض الباحثين أن تبني القيمة العادلة قد يقلل من التحفظ التقليدي، بينما يرى آخرون أن التحفظ أعيدت صياغته ضمن إطار أكثر مرونة يعتمد على الإفصاح والتقدير المهني.(Ball, Kothari & Robin, 2000)

أما في البيئات الناشئة مثل العراق، فقد اتخذ التحفظ مسارا مؤسسياً مختلفاً، إذ بدأ مع صدور قانون الشركات رقم (21) لسنة 1997 الذي نظم إنشاء الشركات المساهمة وحدد التزاماتها بالإفصاح والتدقيق، ثم مع إنشاء سوق العراق للأوراق المالية وهيئة الأوراق المالية العراقية التي أصدرت تعليمات إلزامية للإفصاح والتدقيق، ما عزز الحاجة إلى سياسات محاسبية أكثر تحفظاً لحماية المستثمرين في سوق تتسم بارتفاع عدم تماثل المعلومات وضعف السيولة. كما أن الانتقال التدريجي

من النظام المحاسبي الموحد إلى تطبيق معايير IFRS في المصارف أسهم في إعادة تشكيل ممارسات التحفظ داخل الشركات العراقية، اذ بدأ الباحثون المحليون في دراسة أثر هذا التحول في جودة التقارير المالية ومستوى الحذر في الاعتراف بالأرباح والخسائر(Waheed, 2023; Hameedi et al., 2022) .

ومن خلال هذا المسار التاريخي الممتد من القرن التاسع عشر حتى اليوم، يتضح أن التحفظ المحاسبي لم يكن ظاهرة ثابتة، بل مفهوم تطور مع تطور الاقتصاد والأسواق والمؤسسات، وانتقل من قاعدة احترازية إلى الية حوكمة، ومن مبدأ تقليدي إلى مؤشر علمي لقياس جودة المعلومات المحاسبية. كما أن استمرار الحاجة إليه في البيئات التي تعاني من ضعف الحوكمة أو محدودية الشفافية، مثل البيئة العراقية، يعكس طابعه العالمي بوصفه أداة لحماية مستخدمي القوائم المالية وضمان العدالة المعلوماتية بينهم (Watts, 2003; Basu, 1997; Beaver & Ryan, 2000; Ball & Shivakumar, 2005; Khan & Watts, 2009).

4.2 دوافع التحفظ:

يعد التحفظ المحاسبي سلوكاً منهجيا يتبناه المحاسبون لتقليل أثر التقديرات المتفائلة في القوائم المالية، وينشأ في الأساس من دوافع اقتصادية ومؤسسية متعددة ترتبط بطبيعة التعاقدات والبيئة القانونية والمخاطر الضريبية والتنظيمية، وعدم تماثل المعلومات بين الأطراف المختلفة. وقد أشار Watts, (2003) إلى أن التحفظ يمثل استجابة عقلانية منطقية وليست مجرد انحياز محافظ، إذ يهدف إلى حماية مستخدمي القوائم المالية من الخسائر الناتجة عن الإفراط في التفاؤل أو تأخير الاعتراف بالخسائر، وهو بذلك يعد إحدى اليات الحوكمة التي تحد من السلوك الانتهازي للإدارة.

لعل أحد أبرز دوافع التحفظ هو الدافع التعاقدي الناتج عن العلاقة بين الملاك والمديرين، وبين المقترضين والمقرضين. ففي ظل نظرية الوكالة، تنشأ مشكلة عدم تماثل المعلومات التي تتيح للإدارة مساحة لتضخيم الأرباح بهدف زيادة المكافآت أو تحسين الاداء المالي أمام المساهمين (Jensen & Meckling, 1976) هنا يعمل التحفظ على الحد من تلك النزعة من خلال تسريع الاعتراف بالخسائر وتأجيل الاعتراف بالأرباح حتى تتحقق فعلياً، مما يقلل من احتمالية توزيع أرباح غير مدعومة بأداء حقيقي ويضمن سلامة الالتزامات التعاقدية (Watts, 2003) . كما أن الدائنين يعتمدون على المعلومات المحاسبية في تقييم قدرة الشركات على السداد، والتحفظ في هذه الحالة يخدم كإشارة للالتزام المالي ويقلل من مخاطر نقل الثروة من الدائنين إلى المساهمين(Ball & Shivakumar, 2005) .

أما مخاطر التقاضي فتعد دافعا رئيسا آخر لتبني التحفظ، إذ تميل الشركات والإدارات إلى تطبيق سياسات محاسبية أكثر تحفظاً لتقليل احتمالية المقاضاة من قبل المستثمرين أو الجهات الرقابية نتيجة تضليل مالي أو مبالغة في عرض الأرباح. ويوضح (Watts, 2003) أن البيئة القانونية التي تتسم بكثافة الدعاوى القضائية كما في الولايات المتحدة، تخلق حوافز قوية لتبني التحفظ لتجنب العقوبات القانونية وتعويضات المستثمرين المتضررين من الإفصاح غير الدقيق. وقد دعمت الأدلة التجريبية هذه الفرضية، إذ وجدت ان الشركات التي تعمل في قطاعات عالية المخاطر أو في أنظمة قانونية صارمة لديها مستويات أعلى من التحفظ مقارنة بنظيراتها في بيئات قانونية ضعيفة (LaFond & Watts, 2008) .

الدافع الثالث يرتبط بالضرائب والتنظيم الحكومي. فالتحفظ يساعد الشركات على تأجيل الاعتراف بالإيرادات ومن ثم تخفيض العبء الضريبي في الفترات الحالية،

وهو ما يعد حافزا قويا في الأنظمة التي تربط الأرباح المحاسبية بالأرباح الخاضعة للضريبة. وفقا لـ watts, (2003); Basue, (1997) فإن الأنظمة الضريبية التي تعتمد على النتائج المحاسبية كقاعدة لاحتساب الضريبة تشجع ضمنيا على تبني سياسات محاسبية متحفظة لتقليل التزامات الشركات قصيرة الأجل. كما أن التحفظ يسهم في تخفيف الرقابة التنظيمية، إذ يظهر التقارير المالية بصورة أكثر استقراراً، ما يقلل من احتمال تدخل الجهات الرقابية أو فرض قيود جديدة.

من جانب آخر، يمثل عدم تماثل المعلومات بين الإدارة وأصحاب المصلحة أحد المحركات الجوهرية للتحفظ، اذ يؤدي نقص الشفافية إلى زيادة احتمال تلاعب الإدارة بالأرباح، الأمر الذي يرفع تكلفة رأس المال ويضعف الثقة في التقارير المالية (LaFond & Watts, 2008). في هذا السياق، يعد التحفظ وسيلة لتحسين مصداقية المعلومات المحاسبية من خلال تقديم إشارات مبكرة عن الخسائر المحتملة، مما يساعد المستثمرين على اتخاذ قرارات مبنية على معلومات أكثر موضوعية (Pope & Walker, 2003). تشير الدراسات إلى أن الشركات التي تواجه مستويات عالية من عدم تماثل المعلومات أو ضعف في الإفصاح تميل إلى تبني سياسات متحفظة لتعويض هذا النقص في الشفافية.(García et al, 2009)

كذلك، تلعب تكاليف الوكالة والحوكمة دورا مهماً في تفسير دوافع التحفظ. فوجود مجلس إدارة قوي ومدققين مستقلين يزيد من تبني سياسات محاسبية متحفظة كوسيلة للحد من السلوك الانتهازي للإدارة. بينت دراسات مثل Ahmed & Duellman (2007)أن الشركات التي تمتلك حوكمة أقوى ومستويات إشراف أكبر من المساهمين المؤسسيين تظهر درجة أعلى من التحفظ في التقارير المالية، نظراً لأن هؤلاء المساهمين يفضلون الإفصاح الحذر لتقليل المخاطر المرتبطة بالاستثمار.

من جهة أخرى، يعد التحفظ وسيلة لإدارة العلاقة مع السوق والمستثمرين، إذ تسعى الشركات إلى اكتساب المصداقية في الأسواق المالية من خلال الالتزام بمبدأ الحذر، خصوصاً في ظل بيئات استثمارية حساسة تجاه الأخطاء المحاسبية. يشير Khan &Watts (2009) إلى أن التحفظ يرفع من موثوقية الأرباح ويقلل من التقلبات في أسعار الأسهم على المدى الطويل، ما يجعله مكوناً أساسياً لجودة الأرباح المستدامة. كذلك، يمكن النظر إلى التحفظ كاستراتيجية للحد من عدم التأكد الاقتصادي الكلي، إذ تلجأ الشركات خلال فترات الركود أو الأزمات المالية إلى تبني سياسات أكثر تحفظاً لتجنب المبالغة في القيم الدفترية للأصول والموجودات (Beaver & Ryan, 2000).

تشير الأدلة المقارنة بين الدول أن العوامل القانونية والمؤسسية تفسر الفروقات الجوهرية في دوافع التحفظ. فالدول ذات أنظمة القانون العام (Common Law) مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة تتميز بتحفظ أعلى بسبب قوة النظام القضائي واعتماده على الإفصاح الطوعي، بينما تميل الدول ذات النظام المدني (Code Law) مثل فرنسا وألمانيا إلى مستويات أقل من التحفظ بسبب سيطرة التشريعات الضريبية والتنظيمية على إعداد التقارير المالية (Ball et al, 2000) هذه الفروق تعني أن الدوافع المؤسسية للتحفظ ليست متجانسة عالميا، بل تتفاعل مع الإطار القانوني والثقافي لكل دولة.

وأخيراً، يجدر التأكيد على أن التحفظ ليس سلوكاً دفاعياً فحسب، بل يمثل آلية توازن معلوماتي تضمن حماية المساهمين والدائنين، وتحافظ على استقرار النظام المالي. فكما يشير Watts & LaFond (2008) فإن التحفظ يقلل من تكلفة رأس المال عبر تعزيز الثقة في القوائم المالية، ويزيد من كفاءة الأسواق عبر تحسين

سرعة استجابة الأرباح للأخبار السيئة. وبالتالي، يمكن القول إن دوافع التحفظ تمتد من الحوافز الفردية للإدارة إلى الحوافز المؤسسية والتنظيمية الكلية، وتشكل معاً الإطار الاقتصادي الذي يبرر استمرار هذا المبدأ في المحاسبة المعاصرة رغم التغيرات في معايير التقارير المالية الدولية.

5. تصميم البحث

يعتمد هذا البحث على منهجية تجريبية (Empirical Approach) تهدف إلى اختبار تفضيلات المحاسب العراقي بين التحفظ المشروط والتحفظ غير المشروط في الشركات العراقية غير المالية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية (ISX).وقد تم اختيار هذه العينة لكونها تمثل السياق الأكثر ملاءمة لدراسة السلوك المهني للمحاسبين بعيداً عن طبيعة الأنشطة المالية والمصرفية التي قد تعكس خصائص محاسبية مغايرة.

5.1 عينة البحث

تتكون العينة من الشركات العراقية غير المالية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ولجميع القطاعات خلال الفترة الزمنية (2015–2024)، اذ تم استبعاد المصارف وشركات التأمين والمؤسسات المالية لضمان تجانس العينة. كما تم استبعاد بعض الشركات غير المالية لعدم اكتمال بياناتها او لوجود قطع في السلسلة الزمنية للبيانات. لتكون العينة النهائية للبحث 21 شركة لمدة 10 سنوات وبذلك فأن عينة البحث تضم 210 ملاحظة (شركة- سنة). تم جمع البيانات من التقارير السنوية المنشورة على موقع سوق العراق للأوراق المالية ومن البيانات المالية المتاحة عبر هيئة الأوراق المالية العراقية، فضلا عن بعض البيانات المكملة من التقارير الرسمية.

5.2 نماذج قياس التحفظ

تشير الأدبيات المحاسبية إلى أن قياس التحفظ قد انقسم إلى اتجاهين رئيسين: قياس التحفظ المشروط الذي يعتمد على سرعة استجابة الأرباح للأخبار الجيدة والسيئة، وقياس التحفظ غير المشروط الذي يرتبط بالتحفظ المدمج في نظام القياس نفسه بغض النظر عن تدفق الأخبار.

5.2.1 نموذج باسو (Basu, 1997) للتحفظ المشروط

فيما يتعلق بالنماذج التي تقيس التحفظ المشروط، يعد نموذج باسو (Basu, 1997) الأكثر شهرة في هذا المجال، إذ افترض أن التحفظ يظهر من خلال الاعتراف بالأخبار السيئة (الخسائر) بسرعة أكبر من الاعتراف بالأخبار الجيدة (الأرباح). صيغ النموذج في معادلة انحدار تربط ربحية السهم (Earnings/Price) بالعائد السوقي للسهم (Return) مع متغير وهمي يميز الأخبار السيئة:

$$E_{it} \div P_{it-1} = \beta_0 + \beta_1 R_{it} + \beta_2 D_{it} + \beta_3 R_{it} \times D_{it} + \varepsilon_{it} \ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث تعبر ربحية السهم (E_{it}) عن أداء الشركة i في السنة t، ويقسم هذا المتغير على سعر السهم في بداية الفترة (P_{it-1}) لقياس الربحية نسبة إلى قيمة السهم. كما يستخدم العائد السنوي للسهم (R_{it}) لالتقاط الأخبار الاقتصادية التي تؤثر في قيمة الشركة خلال الفترة، بينما يدرج المتغير الوهمي (D_{it}) ليأخذ القيمة (1) عند العوائد السالبة باعتبارها أخبار سيئة و(0) خلاف ذلك. ويمثل معامل $\beta_3 R_{it} \times D_{it}$ جوهر النموذج بصفته مقياس التحفظ المشروط، إذ يعكس مدى سرعة ودرجة استجابة الربحية للأخبار السيئة مقارنة بالأخبار الجيدة، وهو ما يشير إلى مستوى تطبيق الشركة لمبدأ التحفظ في الاعتراف بالخسائر بصورة أسرع من الاعتراف بالأرباح.

5.2.2 نموذج Ball & Shivakumar (2005) المعتمد على الاستحقاقات

طور (Ball & Shivakumar, 2005) نموذجاً بديلاً يعتمد على الاستحقاقات والتدفقات النقدية بدلاً من العوائد السوقية لتجاوز ضعف كفاءة الأسواق في بعض البيئات. يقدر النموذج بالصيغة:

$$ACC_{it} = \alpha_0 + \alpha_1 CFO_{it} + \alpha_2 D_{it} + \alpha_3 CFO_{it} \times D_{it} + \varepsilon_{it} \ldots\ldots\ldots (2)$$

حيث تعرف الاستحقاقات (ACC_{it}) باعتبارها الفرق بين صافي الدخل والتدفقات النقدية التشغيلية، بما يعكس مدى اعتماد الشركة على الأساس النقدي مقابل الاستحقاق في تسجيل الأداء. وتمثل التدفقات النقدية التشغيلية (CFO_{it}) المؤشر المباشر للسيولة المتولدة من نشاط الشركة الرئيس خلال الفترة. ولتمييز فترات الأخبار السيئة، يستخدم المتغير الوهمي (D_{it}) الذي يأخذ القيمة (1) عند كون التدفقات النقدية سالبة، و(0) خلاف ذلك. أما المعامل (α3) فهو المكون الأكثر أهمية في النموذج، إذ يقيس درجة التحفظ المشروط، أي مدى اعتراف الشركة بالخسائر بسرعة أكبر مقارنة بالأرباح.

5.2.3 نموذج Khan & Watts (2009) لقياس التحفظ (C-Score)

طور (Khan & Watts, 2009) مقياساً أكثر دقة يعرف بـ C-Score يشتق من معاملات نموذج باسو لكنه يسمح بتقدير التحفظ على مستوى الشركة والسنة من خلال ربطه بخصائص الشركة كالحجم (Size) والرافعة المالية (Leverage) ونسبة القيمة السوقية إلى الدفترية (M/B)، وذلك بالمعادلتين:

$$\beta_1 = \mu_1 + \mu_2 Size_{it} + \mu_3 MB_{it} + \mu_4 Lev_{it} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

$$\beta_3 = \mu_1 + \mu_2 Size_{it} + \mu_3 MB_{it} + \mu_4 Lev_{it} \ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

$$C_score_{it} = \beta_3 \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (5)$$

يُستخدم هذا الامتداد للنموذج لتفسير درجات التحفظ المشروط عبر خصائص الشركات، من خلال ربط معاملات النموذج الأساسي بعوامل ضابطة تمثل الحجم، وفرص النمو، والرافعة المالية. إذ من المفترض أن يتحدد معامل الاستجابة للأخبار الجيدة (β_1) وفق علاقة خطية تجمع تأثير الحجم ($Size_{it}$) وفرص النمو المقاسة بنسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية (MB_{it}) فضلا عن الرافعة المالية (Lev_{it}) عبر معاملات تقديرية (μ1–μ4). وبالمثل، ينظر إلى معامل الاستجابة للأخبار السيئة (β_3) بوصفه دالة في المتغيرات نفسها عبر معاملات (λ1–λ4)، بما يسمح بقياس كيفية تغير سرعة الاعتراف بالخسائر تبعا لخصائص الشركة. وبذلك تعرف درجة التحفظ المشروط (C_score_{it}) مباشرة على أنها قيمة β_3 المقدرة، لتمثل المؤشر الكمي الرئيس الذي يعكس مستوى التطبيق العملي لمبدأ التحفظ عبر الشركات والسنوات.

5.2.4 نموذج Beaver & Ryan (2000) للتحفظ غير المشروط

أما نماذج التحفظ غير المشروط، فهي تعتمد على قياس مستوى التحفظ الموجود أصلا داخل النظام المحاسبي نفسه، دون ان ترتبط بالأخبار الجيدة أو السيئة أو تتأثر بها. من أبرزها نموذج (Beaver & Ryan, 2000) الذي عرف التحفظ غير المشروط بأنه الانحياز الدائم في تقييم الأصول والالتزامات الذي يؤدي إلى بقاء القيمة الدفترية أدنى من القيمة السوقية. ويقاس هذا النوع من التحفظ عادة بنسبة القيمة السوقية إلى الدفترية (Market-to-Book Ratio) على النحو الآتي:

$$Conservatism_{it}\widehat{UR} = \ln(M_{it} \div B_{it}) \dots\dots\dots\dots\dots\dots (6)$$

حيث تعبر القيمة السوقية لحقوق الملكية (M_{it}) عن تقييم السوق للشركة في نهاية الفترة، بينما تمثل القيمة الدفترية لحقوق الملكية (B_{it}) قيمة حقوق المساهمين كما تظهر في السجلات المحاسبية. ويستخدم مؤشر التحفظ غير المشروط $(Conservatism_{it}\widehat{UR})$ لقياس مدى انخفاض القيمة الدفترية مقارنة بالقيمة السوقية، اذ يشير ارتفاعه إلى مستوى اعلى من التحفظ المحاسبي.

2.2.5 نموذج Givoly & Hayn (2000) لقياس التحفظ غير المشروط

يتم استخدام نموذج Givoly & Hayn (2000) لقياس التحفظ غير المشروط. اذ يعد هذا النموذج من أكثر النماذج استخداماً في قياس التحفظ المحاسبي غير المشروط، إذ يعتمد على تحليل السلوك طويل الأجل للاستحقاقات المحاسبية باعتبارها انعكاسا لمستوى التحفظ المتراكم في القوائم المالية. يقوم هذا النموذج على فكرة أن الشركات المتحفظة تميل إلى الاعتراف المبكر بالمصروفات والخسائر وتأجيل الاعتراف بالإيرادات، مما يؤدي إلى توليد استحقاقات سالبة بشكل متكرر عبر الزمن. ووفقا للنموذج، يتم قياس التحفظ غير المشروط من خلال حساب الاستحقاقات غير التشغيلية(Non-operating Accruals) ، والتي تستخرج عبر طرح التدفقات النقدية التشغيلية من صافي الدخل بعد استبعاد البنود غير الاعتيادية، ثم تقسيم النتيجة على إجمالي الأصول في بداية الفترة. تعد القيم السالبة لهذه الاستحقاقات مؤشراً مباشراً على وجود تحفظ محاسبي، وكلما كانت هذه القيم أكثر سلبية، دل ذلك على مستوى أعلى من التحفظ. ويمكن صياغة النموذج وفق المعادلة التالية:

$$NOACC_{it} = \frac{NI_{it} - CFO_{it}}{TA_{it}} \dots\dots\dots\dots\dots\dots (7)$$

ويتميز نموذج Givoly & Hayn بأنه لا يعتمد على مقارنة الأرباح بالأخبار الجيدة أو السيئة كما في نماذج التحفظ المشروط، بل يقيس النمط التراكمي للسلوك المحاسبي للشركة عبر عدة سنوات، مما يجعله قادراً على التقاط التحفظ المرتبط بالسياسات المحاسبية الداخلية، مثل تقديرات المخصصات وتقييم المخزون وإدارة الذمم المدينة. ونتيجة لاعتماده على بيانات تاريخية لعدة فترات، يتطلب النموذج وجود ثلاث سنوات سابقة على الأقل لاحتساب المؤشر بشكل صحيح، وهو ما يفسر ظهور قيم صفرية في السنوات الأولى عند تطبيق النموذج لأول مرة. ويعد هذا النموذج مناسباً بشكل خاص للبيئات التي تتسم بارتفاع عدم التأكد وضعف التنظيم، لأنه يكشف السلوك المحاسبي المتحفظ بعيداً عن تأثيرات إدارة الأرباح قصيرة الأجل.

5.2.6 نماذج القياس المعتمدة من قبل الباحث

اعتمد الباحث نموذج Ball & Shivakumar (2005) لقياس التحفظ المشروط دون غيره من نماذج التحفظ المشروط مثل نموذج Basu (1997) أو غيره من النماذج، وذلك لعدة مبررات تتعلق ببيئة التقارير المالية للشركات العراقية غير المالية. فهذه الشركات تعتمد بصورة واسعة على الاستحقاقات المحاسبية مقارنة بالعوائد السوقية، نظراً لانخفاض كفاءة السوق المالي العراقي وضعف الارتباط بين العوائد السوقية والقيم المحاسبية، الأمر الذي يقلل من صلاحية نموذج Basu القائم على العوائد. فضلا عن ذلك، يعكس هذا النموذج واقع الممارسات المحاسبية في الشركات العراقية بصورة أفضل، اذ تعد التدفقات النقدية التشغيلية مؤشراً أكثر

استقراراً وموثوقية مقارنة بالعوائد السوقية المتقلبة أو قليلة التداول. كما أن الشركات غير المالية في العراق تتسم بتفاوت مستويات التحفظ في الاعتراف بالخسائر، مما يجعل التحليل المباشر لاستجابة الاستحقاقات للتدفقات النقدية السالبة نموذجاً أكثر ملاءمة ودقة في قياس التحفظ المشروط.

اما التحفظ غير المشروط فقد اعتمد الباحث نموذج Givoly & Hayn (2000) لكونه يعتمد على تراكم الاستحقاقات غير التشغيلية بوصفها انعكاساً لسياسات قياس متحفظة مسبقاً تؤدي إلى ميل مستمر نحو استحقاقات سالبة، وهو ما يتسق مع مفهوم التحفظ غير المشروط. كما يتميز هذا المقياس بأنه يعتمد على بيانات القوائم المالية ولا يتطلب أسعار أسهم أو افتراضات عن كفاءة السوق، مما يجعله أكثر ملاءمة للتطبيق في بيئة الأسواق الناشئة وبالخصوص على الشركات العراقية غير المالية المدرجة اذ تكون بيانات القوائم المالية أكثر توافراً واتساقًا من البيانات السوقية. فضلاً عن ذلك، فقد استخدم هذا النموذج في دراسات تجريبية على شركات مدرجة في سوق العراق تم الإشارة اليها في فقرة الدراسات السابقة، بما يعزز القابلية للمقارنة والقبول العلمي للنتائج ضمن الأدبيات ذات العلاقة.

6. الإحصاء الوصفي وتحليل النتائج

6.1 الإحصاء الوصفي

تظهر نتائج الإحصاء الوصفي في الجدول رقم (1) عدداً من المؤشرات المهمة حول طبيعة البيانات المحاسبية للشركات العراقية غير المالية خلال فترة البحث. اذ نلاحظ أن متوسط الاستحقاقات المحاسبية (ACC_it) جاء بقيمة سالبة بلغت -0.024، ما يعكس ميلاً عاماً نحو الاعتراف بخسائر أو مصاريف مؤجلة أكثر من الاعتراف بأرباح معجلة، وهو ما يتسق مع وجود مستوى معين من التحفظ

المحاسبي في هذه الشركات. كما توضح النتائج أن التدفقات النقدية التشغيلية (CFO_it)تمتلك متوسطاً موجباً يبلغ 0.082، مما يشير إلى أن معظم الشركات تولد تدفقات نقدية تشغيلية إيجابية رغم التباين الواضح في القيم (الانحراف المعياري 0.160)، وهو تباين يعكس اختلافات كبيرة في الأداء التشغيلي بين الشركات.

أما المتغير الوهمي D، الذي يمثل فترات التدفق النقدي السلبي، فقد بلغ متوسطه 0.28، أي أن نحو 28% من مشاهدات العينة تمثل فترات تشهد فيها الشركات تدفقات نقدية تشغيلية سالبة، وهو معدل يظهر أن جزءاً مهماً من الشركات يواجه ضغوطاً مالية أو مشكلات في السيولة خلال سنوات الدراسة. ويأتي ذلك منسجماً مع بيئة الأعمال العراقية التي تتسم بالتقلب وارتفاع المخاطر التشغيلية. أما الحد التفاعلي CFO_it × D، فقد بلغ متوسطه –0.016، مما يشير إلى أن استجابة الاستحقاقات خلال فترات التدفقات النقدية السالبة تختلف بوضوح عن الفترات الإيجابية، وأن وجود قيم سالبة يعكس تأثيراً أقوى للأخبار السيئة، وهو ما يشكل مؤشراً أولياً على وجود تحفظ محاسبي مشروط، سيتم التحقق منه لاحقاً من خلال تقدير معاملات النموذج.

جدول رقم (1) الإحصاء الوصفي

المتغيرات	حجم العينة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ادنى قيمة	اعلى قيمة
ACCit	210	-0.02417	0.160709	-1.14401	0.6821
CFOit	210	0.082057	0.160694	-0.67199	1.061209
D	210	0.280952	0.450538	0	1
CFOit*D	210	-0.01667	0.060192	-0.67199	0

المصدر: من اعداد الباحث

يشير الجدول رقم (2) الى علاقات الارتباط بين متغيرات النموذج. فمن المتوقع عادةً أن يرتبط متغير الاستحقاقات (ACC_it) بعلاقة سالبة مع التدفقات النقدية التشغيلية(CFO_it) ، نظراً لأن الاستحقاقات تعمل على تعديل تأثير التذبذب في النقد، بحيث تنخفض عندما تكون التدفقات النقدية مرتفعة، وترتفع في حال ضعف النقد. وهذا النمط من العلاقة يؤكد أن الاستحقاقات تتحرك عكسياً مع النقد التشغيلي، وهو ما يعد سلوكًا محاسبيًا طبيعيًا في الشركات التي تطبق مبادئ الاستحقاق.

أما المتغير الوهمي (D)، الذي يميز فترات التدفقات النقدية السالبة، فمن المتوقع أن تكون علاقته إيجابية مع الاستحقاقات أو مع الحد التفاعلي، لأنه يرتبط بالظروف المالية المتدهورة التي قد تستوجب اعترافاً أسرع بالخسائر أو زيادة في الاستحقاقات خلال فترات الضغط المالي. ويعد الارتباط بين (CFO_it*D) والمتغيرات الأخرى مهماً، لأنه يعكس التغير في العلاقة بين الاستحقاقات والتدفقات النقدية عند حدوث تدفق نقدي سلبي. كما ان وجود ارتباطات ذات اتجاهات منطقية يشير إلى ملاءمة المتغيرات لاختبار فرضية التحفظ المشروط، كما يظهر عدم وجود علاقات ارتباط مرتفعة جداً(Multicollinearity) ، مما يدعم سلامة النموذج القياسي المستخدم في الدراسة.

وبشكل عام، تشير مصفوفة الارتباط إلى أن المتغيرات مترابطة بطريقة تتماشى مع الأدبيات المحاسبية، وتعكس سلوك الشركات العراقية غير المالية خلال فترات التدفق النقدي الإيجابي والسلبي، مما يعزز موثوقية النموذج المستخدم في تقدير درجة التحفظ المحاسبي المشروط.

جدول رقم (2) مصفوفة الارتباط

	ACCit	CFOit	D	CFOit*D
ACCit	1			
CFOit	-0.7737	1		
D	0.3746	-0.5513	1	
CFOit*D	-0.4803	0.5455	-0.4441	1

المصدر: من اعداد الباحث

6.2 تحليل النتائج

6.2.1 تحليل نتائج قياس التحفظ المشروط

جدول (3) نتائج قياس التحفظ المشروط

المتغيرات	المعامل	اختبار t
Constant	0.044***	3.88
CFOit	-0.77057***	-13.52
D	-0.034*	-1.8
CFOit*D	-0.2737*	-1.93
R2	0.6095	
N	210	

المصدر: من اعداد الباحث

في ضوء نتائج الانحدار الواردة في الجدول رقم(3) ، يتضح وجود تحفظ محاسبي مشروط واضح لدى الشركات العراقية غير المالية. اذ جاء المعامل CFO_it × Dبقيمة سالبة (0.2737–) ودلالة عند مستوى 10%، ما يشير بوضوح إلى أن الشركات تظهر استجابة أسرع للأخبار السيئة (التدفقات النقدية السالبة) من استجابتها للأخبار الجيدة. هذا السلوك يعكس التحفظ المحاسبي المشروط، إذ تصبح

الاستحقاقات أكثر تأثراً بالتدفقات النقدية خلال فترات التدفقات السالبة، في إشارة إلى اعتراف أسرع بالخسائر.

ويعزز هذا الاستنتاج ارتفاع معامل التحديد $R^2 = 0.6095$، الذي يبين أن النموذج يفسر حوالي 61%من التباين في الاستحقاقات، وهي نسبة جيدة في نماذج المحاسبة. كما يدعم حجم العينة ($N = 210$) موثوقية النتائج ودقتها.

أما بقية النتائج فتقدم صورة متكاملة عن السلوك المحاسبي للشركات. إذ يظهر الثابت ($Constant = 0.044$) مع دلالة 1%) وجود مستوى أساسي من الاستحقاقات حتى بغياب تأثير التدفقات النقدية، وهو ما يعكس طبيعة العمليات المحاسبية المعتادة. كما جاء معامل التدفقات النقدية التشغيلية (CFO_{it}) بقيمة سالبة كبيرة 0.77057–ودلالة قوية (1%)، مؤكداً العلاقة العكسية المتوقعة بين التدفقات النقدية والاستحقاقات، فكلما ارتفعت التدفقات النقدية، انخفضت الاستحقاقات، بما ينسجم مع مبدأ الاستحقاق. وبالنسبة للمتغير الوهمي (D) فقد ظهر بقيمة سالبة 0.034–ودلالة عند 10%، مما يعني أن فترات التدفقات النقدية السالبة ترتبط بانخفاض طفيف في الاستحقاقات مقارنة بالفترات الأخرى، رغم أن هذا المتغير وحده لا يشكل مقياساً مباشراً للتحفظ، بل يكتسب أهميته عند تفاعله مع التدفقات النقدية.

وبشكل عام، تعكس هذه النتائج نمطاً محاسبياً يميل بوضوح نحو التحفظ المشروط، إذ تبدي الشركات حساسية أكبر تجاه الأخبار المالية السيئة، وتلتزم بالاعتراف بالخسائر بسرعة أعلى مقارنة بالأرباح، وهو ما يتماشى مع الإطار النظري للنموذج وظروف البيئة المحاسبية للشركات العراقية خلال فترة الدراسة.

6.2.2 تحليل نتائج قياس التحفظ غير المشروط

جدول رقم (4) نتائج قياس التحفظ غير المشروط كنسبة مئوية

نسبة الشركات المتحفظة %	السنة
0.00	2015
0.00	2016
0.00	2017
63.16	2018
78.95	2019
68.42	2020
63.16	2021
47.37	2022
47.37	2023
52.63	2024

يوضح الجدول رقم (4) الخاص بقياس نسبة الشركات التي تمارس التحفظ غير المشروط والمستند الى النتائج الظاهرة في الملحق رقم (1) والمقاس باستخدام نموذج Givoly & Hayn (2000) وجود تباين واضح في مستويات التحفظ عبر السنوات، إذ تظهر السنوات الثلاث الأولى (2015، 2016، 2017) بقيم تحفظ مساوية للصفر. ويعد هذا النمط متوقعا من الناحية المنهجية وليس انعكاسا لغياب التحفظ في تلك السنوات، وذلك لأن نموذج Givoly & Hayn يعتمد على قياس الاستحقاقات غير التشغيلية المتراكمة عبر فترة زمنية ممتدة، ويتطلب توفر بيانات

لثلاث سنوات سابقة على الأقل لحساب التحفظ بدقة. وبذلك فإن السنوات الأولى في السلسلة الزمنية غالبا ما تظهر بقيم مساوية للصفر أو قيم غير مكتملة، لأنها تستخدم كأساس لجمع البيانات ولا تدخل فعليا في عملية استخراج التحفظ المتراكم.

وبعد اكتمال الحد الأدنى من السنوات المطلوبة، تبدأ قيم التحفظ بالظهور ابتداء من عام 2018، اذ بلغ معدل الشركات المتحفظة 63.16%، ثم ارتفع إلى أعلى مستوياته في عام 2019 بنسبة 78.95%. وتستمر مستويات التحفظ بعد ذلك ضمن نطاق مرتفع نسبيا خلال عامي 2020–2021، مما يشير إلى اتباع الشركات سياسات محاسبية أكثر تحفظاً خلال تلك الفترة. أما الانخفاض المسجل في عامي 2022 و2023 إلى نحو 47%، ثم الارتفاع الطفيف في عام 2024 إلى 52.63%، فيعكس تذبذبا في ممارسات التحفظ قد يرتبط بمتغيرات اقتصادية أو تنظيمية أو تغير في ظروف السوق.

وبشكل عام، تعكس النتائج سلوكا ديناميكيا في تطبيق التحفظ المحاسبي، إذ يتأثر هذا السلوك بعوامل خارجية وداخلية، ويتسق مع الأدبيات المحاسبية التي تشير إلى أن مستويات التحفظ ترتفع في فترات عدم التأكد، وتستقر أو تنخفض في الفترات التي تتميز باستقرار اقتصادي ومالي.

ويمكن تفسير وجود التحفظ غير المشروط في البيئة العراقية بعدة عوامل. فمن الناحية الاقتصادية، تعمل الشركات العراقية في بيئة تتسم بدرجة عالية من عدم الاستقرار المالي والتشغيلي، مما يدفعها إلى تبني سياسات محاسبية أكثر تحفظاً للحد من تقلبات الأرباح وتخفيف المخاطر المرتبطة بالتقارير المالية. كما أن الشركات غير المالية تعتمد بدرجة كبيرة على التقديرات المحاسبية المتعلقة بالمخزون والمخصصات والمدينون، وهي جميعها مجالات تعد بطبيعتها أكثر عرضة

للغموض وعدم التأكد، مما يعزز من احتمالية تسجيل استحقاقات سالبة تعكس تحفظا غير مشروط.

وعليه فان النتائج تدعم فرضيتنا في تفضيل المحاسب العراقي في الشركات غير المالية المدرجة للتحفظ غير المشروط وذلك لكون نتائج التحفظ غير المشروط كانت اعلى من التحفظ المشروط.

ومن الجانب التنظيمي، فإن التطور التدريجي في القواعد المحاسبية وتذبذب مستوى الالتزام بالإفصاح والرقابة قد يدفع الشركات إلى تبني ممارسات أكثر تحفظا لضمان ظهور قوائم مالية مستقرة وموثوقة أمام المستثمرين والدائنين. ويعد هذا السلوك متسقاً مع ما توصلت إليه الأدبيات العالمية، التي تؤكد أن الشركات العاملة في بيئات اقتصادية مضطربة أو ذات مخاطر مرتفعة تميل إلى ممارسة مستويات أعلى من التحفظ المحاسبي غير المشروط، لما يوفره من حماية ضد تقدير الأرباح بصورة مبالغ فيها أو غير حقيقية (Givoly & Hayn, 2000 Watts, 2003; LaFond & Roychowdhury, 2008)

وعليه، فإن نتائج الدراسة الحالية تتوافق مع هذا الاتجاه، اذ تعكس قيم الاستحقاقات السالبة مدى لجوء الشركات العراقية غير المالية إلى ممارسات متحفظة في تسجيل الاستحقاقات، بهدف تعزيز مصداقية التقارير المالية وتقليل أثر التقلبات الاقتصادية والتمويلية التي تواجهها.

٧. الاستنتاجات والتوصيات

٧,١ الاستنتاجات

اظهرت نتائج قياس التحفظ المحاسبي المشروط بالاعتماد على نموذج Ball & Shivakumar (2005)أن الشركات العراقية غير المالية تميل إلى الاعتراف بالأخبار السيئة بشكل أسرع مقارنة بالأخبار الجيدة، وهو ما يعكس مستوى واضح من التحفظ القائم على الاستجابة السلبية للتدفقات النقدية. فقد بين معامل الانحدار بين الاستحقاقات والتدفقات النقدية السالبة وجود علاقة سلبية ومعنوية، الأمر الذي يشير إلى أن الشركات تعتمد سياسة محاسبية تقوم على تضخيم أثر الخسائر عند حدوثها، والاعتراف بها فوراً ضمن الاستحقاقات، بما يتوافق مع طبيعة التحفظ المشروط في الأدبيات المحاسبية. وهذه النتيجة تتماشى مع المنطق الاقتصادي الذي يوضح أن الشركات في بيئات غير مستقرة تميل إلى تسجيل الخسائر بأسرع وقت لتجنب زيادة المخاطر المرتبطة بالتقارير المالية.

وتعزز نتائج التحفظ غير المشروط هذا الاتجاه، إذ أظهرت أن نسبة كبيرة من الشركات العراقية تسجل استحقاقات غير تشغيلية ذات قيم سالبة، مما يعكس اعتمادها المتزايد على التقديرات والمخصصات في مواجهة عدم التأكد. كما أن تذبذب نسب التحفظ عبر السنوات يعكس تأثر البيئة المحاسبية العراقية بالتقلبات الاقتصادية وظروف السوق وضعف البنية الرقابية، وهو ما يدفع الشركات إلى الحذر في الاعتراف بالأرباح مع تشديد النظرة المتحفظة في فترات التوتر المالي. ومن خلال الربط بين النوعين المشروط وغير المشروط، يتضح أن التحفظ لدى الشركات العراقية ليس مجرد ممارسة محاسبية، بل هو مزيج بين تحوط مهني واستراتيجية لإدارة المخاطر المالية والتشغيلية.

وتشير هذه النتائج بصورة واضحة إلى أن المحاسب العراقي يفضل اعتماد ممارسات محاسبية متحفظة تستند إلى المخصصات والاستحقاقات كوسيلة لضمان

الاستقرار المالي للتقارير، وتقليل احتمالية التعرض للمساءلة او الاخطاء الناجمة عن التقديرات المتفائلة. ويأتي ذلك في سياق بيئة اقتصادية وتنظيمية تتسم بانخفاض مستويات الشفافية وارتفاع درجة عدم التأكد وحاجة الشركات إلى أنظمة رقابية أكثر صرامة، مما يجعل التحفظ خياراً مهنياً طبيعياً لتعزيز مصداقية البيانات المالية. وبهذا، تؤكد النتائج أن التحفظ المحاسبي، سواء كان مشروط أم غير مشروط، يعد سمة أساسية في الممارسات المحاسبية للشركات العراقية خلال سنوات الدراسة.

٧,٢ التوصيات

في ضوء النتائج التي اشارت الى ميل الشركات العراقية غير المالية إلى تبني مستويات مرتفعة من التحفظ المحاسبي بنوعيه المشروط وغير المشروط، يوصي الباحث بضرورة تعزيز الأطر التنظيمية والمهنية التي تضمن تطبيق التحفظ بصورة متوازنة تحقق الحيطة دون الإخلال بملاءمة المعلومات المالية، وذلك من خلال تطوير الإرشادات التطبيقية المرتبطة باستخدام المخصصات والاستحقاقات والحد من الممارسات التي قد تؤدي إلى المبالغة في الاعتراف بالخسائر. كما يوصي الباحث بتكثيف البرامج التدريبية للمحاسبين والمدققين لرفع مستوى الحكم المهني في تقدير بنود الاستحقاق في ظل بيئة تتسم بعدم التأكد، إلى جانب دعم دور الهيئات الرقابية في تحسين جودة الإفصاح وتعزيز آليات الحوكمة بما يقلل الاعتماد المفرط على التحفظ كبديل لضعف الرقابة المؤسسية. كذلك نوصي زملائنا الباحثين بإجراء دراسات مستقبلية تركز على العوامل السلوكية والمؤسسية المؤثرة في تبني سياسات التحفظ، بما يسهم في تطوير الممارسة المحاسبية وتعزيز موثوقية التقارير المالية في سوق العراق للأوراق المالية.

المصادر

المصادر العربية

١. الشـمري، ع. م. (2018). التحفّظ المحاسـبي وأثره في جودة الأرباح: دراسـة ميدانية في بيئة خليجية. مجلة جامعة الكويت للعلوم الإدارية، 44(2)، 55–78.

٢. خليفة، م. ع. (2019). العلاقة بين الحوكمة والتحفّظ المحاسـبي: دراسـة تطبيقية على الشـركات المدرجة في سـوق دبي المالي. المجلة العربية للمحاسـبة، 22(3)، 115–140.

٣. عبد الرحمن، س. (2020). التحفّظ المحاسـبي وأثره على تكلفـة رأس المـال في الشركات المدرجة بالسوق السعودي. مجلة البحوث المحاسبية، 12(1)، 1–25.

٤. الحسناوي، حمزة وصادق، محمد. (2021). العلاقة بين التحفّظ المحاسبي واستمرارية الأرباح: دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية. مجلة كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة بغداد، 27(4)، 233–256.

المصادر الاجنبية

1. Ball, R., & Shivakumar, L. (2005). Earnings quality in UK private firms: Comparative loss recognition timeliness. Journal of Accounting and Economics, 39(1), 83–128. https://doi.org/10.1016/j.jacceco.2004.04.001
2. Ball, R., Kothari, S. P., & Robin, A. (2000). The effect of international institutional factors on properties of accounting earnings. Journal of Accounting and Economics, 29(1), 1–51.
3. Basu, S. (1997). The conservatism principle and the asymmetric timeliness of earnings. Journal of Accounting and Economics, 24(1), 3–37. https://doi.org/10.1016/S0165-4101(97)00014-1
4. Basu, S. (2005). Discussion of “Conditional and unconditional conservatism: Concepts and modeling”. Review of Accounting

Studies, 10(2–3), 311–321. https://doi.org/10.1007/s11142-005-1534-4

5. Beaver, W. H., & Ryan, S. G. (2000). Biases and lags in book value and their effects on the ability of the book-to-market ratio to predict book ROE. Journal of Accounting Research, 38(1), 127–148.
6. Beaver, W. H., & Ryan, S. G. (2005). Conditional and unconditional conservatism: Concepts and modeling. Review of Accounting Studies, 10(2–3), 269–309. https://doi.org/10.1007/s11142-005-1532-6
7. Hameedi, K. S., Abdullah, Z. T., & Waheed, Z. A. (2022). IFRS adoption, cost of equity and firm value: Evidence from Iraq. Agora International Journal.
8. Hashim, H. M., Al-Dujaili, M., & Ali, S. (2022). The effect of accounting conservatism on information asymmetry: Evidence from Iraq Stock Exchange. Web Economics and Finance, 7(3), 45–61. https://doi.org/10.5430/wef.v7n3p45
9. Hussein, H. K. (2022). The effect of accounting conservatism on the relevance of financial information before and after IFRS adoption: Evidence from Iraqi companies. Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, 18(59), 211–229. https://www.tjaes.org/index.php/tjaes/article/view/1298

10. Khan, M., & Watts, R. L. (2009). Estimation and empirical properties of a firm-year measure of accounting conservatism. Journal of Accounting and Economics, 48(2–3), 132–150.
11. Meucci, A., Tibiletti, V., & Veltri, S. (2023). The interplay between unconditional and conditional conservatism: Direct and indirect effects on investment efficiency. Journal of Applied Accounting Research, 24(3), 567–588. https://doi.org/10.1108/JAAR-03-2023-0079
12. Mohammed, Z. J., Abbas, R. A., & Owaid, A. A. (2023). Accounting conservatism and firms' performance under COVID-19 pandemic: Evidence from the Iraq Stock Exchange. Journal of Economics and Administrative Sciences, 29(4), 88–105. https://iasj.rdd.edu.iq/journals/jaes/article/view/12983
13. Mora, A., & Walker, M. (2015). The implications of research on accounting conservatism for accounting standard setting. Accounting and Business Research, 45(5), 620–650. https://doi.org/10.1080/00014788.2015.1048770
14. Owaid, A. A., Rahi, A. A., & Mohammed, Z. J. (2023). Corporate governance and accounting conservatism: Evidence from Iraq. International Journal of Innovation in Management and Business, 2(4), 33–45. https://journals.kmanpub.com/index.php/ijimob/article/view/3631
15. Pereira, J. (2023). Economic downturns and conditional conservatism: Evidence after controlling for unconditional

conservatism. Revista de Contabilidad – Spanish Accounting Review, 26(2), 157–169. https://doi.org/10.6018/rcsar.428821

16. Pope, P. F., & Walker, M. (2003). Explanations for the asymmetric timeliness of earnings. Journal of Accounting Research, 41(2), 291–318.
17. Rahi, A. A., Hussein, N. K., & Ali, M. H. (2020). Ownership structure and conservatism in Iraqi listed companies. PalArch's Journal of Archaeology of Egypt / Egyptology, 17(7), 12291–12306. https://archives.palarch.nl/index.php/jae/article/view/5647
18. Shaw, K. W., & Whitworth, J. D. (2022). Client importance and unconditional conservatism. Accounting Horizons, 36(4), 91–108. https://doi.org/10.2308/acch-19-037
19. Thijeel, A. H., Al-Zubaidi, F. H., & Al-Sharari, N. M. (2018). Audit quality and accounting conservatism: Evidence from Iraqi banking sector. Journal of Advanced Research in Law and Economics, 9(5), 1717–1728. https://doi.org/10.14505/jarle.v9.5(35).28
20. Waheed, Z. A. (2023). The impact of accounting conservatism on financial markets—Evidence from Iraqi banks. Journal of Economics and Administrative Sciences, University of Baghdad.
21. Watts, R. L. (2003). Conservatism in accounting: Part I – Explanations and implications. Accounting Horizons, 17(3), 207–221.

ملحق رقم (1) نتائج قياس التحفظ المشروط

Company	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
alahalia	0.006805	-0.042614	-0.077719	-0.123173	-0.127208	-0.157568	-0.206108
alamian	0.055317	0.022779	-0.015102	-0.119316	0.065869	0.116676	0.208613
alarakiia to meat	-0.118053	-0.205643	0.029529	-0.022543	0.061143	0.013096	0.026288
alhaditha	-0.011583	-0.010035	-0.006749	0.005933	0.009613	0.007586	0.005621
alkandy	-0.057450	-0.029305	0.020019	0.014410	0.030203	0.021290	0.017420
alkatam	-0.031028	-0.047817	-0.112261	-0.102178	-0.081539	0.001400	-0.047555
alkiada alhaditha	0.009019	0.010523	-0.003112	-0.011143	-0.008031	-0.007417	-0.005065
alkiliaoia alasraia	-0.063075	-0.123820	-0.115393	-0.074576	0.011206	0.004008	0.003601
almamora	0.180641	0.130959	0.119940	0.042595	0.066795	0.104310	0.129269
almansor	0.034549	-0.022926	-0.005193	-0.076879	-0.163984	-0.200362	-0.171178
alnakiba	-0.007610	-0.005512	-0.003214	-0.001805	0.000715	0.003034	-0.015487
asia	-0.123911	-0.087062	-0.101346	-0.047753	-0.075782	-0.054673	-0.138246
babal	-0.184634	-0.047822	-0.046409	-0.062020	0.026080	0.025516	0.160281
baghdad	-0.007284	-0.032664	-0.082654	-0.070072	-0.024689	-0.005960	-0.030681
baghhotial	0.106061	-0.090702	0.024653	-0.068527	-0.078143	-0.030467	0.037067
madina	-0.013075	0.042089	0.039878	0.021255	0.123602	0.214556	0.252146
midal east	0.009113	-0.000221	0.118779	0.010796	-0.001589	-0.142373	-0.102390
rihab	-0.000265	-0.002278	-0.001024	0.000360	-0.000463	-0.001059	-0.000473
tamoor	-0.613175	-0.158053	-0.038419	0.038838	0.087540	-0.135792	-0.132954